بلاغ الشركات

المؤشرات الثلاثية حول نشاط الشركة

الشركة التونسيـّـــة لأسواق الجملة

طريق نعســان بئر القصعة بن عروس

تنشر الشركة التونسيـّـــة لأسواق الجملة مؤشرات حول نشاطها المتعلقة بالثلاثـــي الأول مـــن سنـــة 2023.

الوحدة: 1000 دينار

البيـانـــــات	الثلاثيّة الأولى		الثلاثة أشهر الأولى			السنـــة المحاسبية 2022
	2023	2022	2023	2022	%	
I- الإيـــرادات	**4.823.6**	**4.005**	**4.823.6**	**4.005**	**+20,4**	**18.722,1**
-المداخيل المتأتية من بيع الثلـــج	24,5	10,7	24,5	10,7	+129	126,2
- المداخيل المتأتية من كراءات المبانـي	379,1	346	379,1	346	+9,6	1.383,2
- المداخيل المتأتية من إسداء الخدمات (النسبة على رقم المعاملات)	3.664,1	3.071,5	3.664,1	3.071,5	+19,3	14.753,1
- مداخيل بيع المطبوعات الخصوصيـــة	39,7	25	39,7	25	+58,8	120,3
- مداخيل الأوراق المالية للتوظيـف	676,6	516,8	676,6	516,8	+30,9	2.223,3
- إيرادات أخرى	39,6	35	39,6	35	+13,1	116
II- الأعبـــاء	**2.634,3**	**2.239,4**	**2.634,3**	**2.239,4**	**+17,6**	**11.268,7**
- الأعباء المالية	-	-	-	-	-	-
- أعباء الاستغـلال	2.414,3	2.098,1	2.414,3	2.098,1	+15,1	9.854,1
(من بينها مصاريف الأعوان)	(1.872,1)	(1.635,9)	(1.872,1)	(1.635,9)	(+14,4)	(7.433,6)
- أعباء الاستغلال ا لأخرى	220	141,3	220	141,3	+55,7	1.414,6
III- نسبة تطوّر الهامش (%)	**36,5**	**35,8**	**36,5**	**35,8**	**-**	**31,7**

الأرقام التي تخصّ سنة 2023 هي حسب المعطيات المحاسبية الوقتيّة و غير مدققة

نسبة تطوّر الهامش= إيرادات الإستغلال – أعباء الإستغلال
100*———————————
إيرادات الإستغلال

الملاحظات:

- سجّلت الإيرادات خلال الثّلاثيّة الأولى من سنة 2023 تطورا بـ 20,4% مقارنة بالثّلاثيّة الأولى من سنة 2022 مرده أساسا تطور المداخيل المتأتية من إسداء الخدمات الموظفة على رقم معاملات الخضر والغلال والأسماك بـ 592,6 أد وكذلك تطوّر مداخيل الأوراق المالية للتوظيف بـ 159,8 أد نتيجة تطور قيمة الأموال المودعة لدى المؤسسات البنكية وتطوّر نسب الفائدة المقترحة من طرفها.

- سجلت أعباء الشّركة خلال الثّلاثيّة الأولى من سنة 2023 إرتفاعا بـ 17,6% مقارنة بالثلاثية الأولى من السّنة الماضية مردّه أساسا: إرتفاع أعباء الإستغلال نتيجة الإنعكاس المالي المترتب عن الزيادة القانونية في الأجور وعن تنقيح النظام الأساسي للأعوان وكذلك ارتفاع أعباء الإستغلال الأخرى نتيجة زيادة تكاليف إستهلاك الماء والبنزين والكهرباء والغاز. هذا إلى جانب تعديل نسبة المساهمة الاجتماعية التضامنية طبقا لقانون المالية لسنة 2023.